مقارنات بين تحليل السياسات، والبحوث التقليدية، والتقويم:

من سمات المشكلات العامة أنها مشوشة، وغير محددة، وهي ذات أبعاد سياسية، وفنية بحتة، وغالباً ينقصها أساس معرفي قائم على السبب والنتيجة، ويتوقع عند حلها فقط إفراز مشكلات جديدة، كما أنها تتضمن فجوات بين الكلفة والفعالية، ويصعب قياس نتائجها بشكل كامل ومحايد، ويُلاحظ نظرياً أن المشكلات العامة يمكن معالجتها باستخدام نموذج حل المشكلات الشامل والعقلاني، حيث تشمل متطلبات هذا النموذج الآتي:

1- تحديد المشكلة.

2- تحديد القيم الاجتماعية المهمة.

3- تحديد البدائل.

4- تقويم جميع البدائل.

5- اختيار البديل الأمثل.

6- تنفيذ البديل الأمثل.

غير أن حدود نموذج حل المشكلات تبدو نظرية – إلى حد بعيد – وهو ما يجعل حدود نموذج حل المشكلات مختلفة عن حدود مشكلات القطاع العام، وهو ما يوضحه الجدول رقم (2-1) الذي يقارن بين حدود نموذج حل المشكلات نظرياً، وبين نموذج حل المشكلات في القطاع العام.

الجدول رقم (2-1)

مقارنة بين نموذج حل المشكلات نظرياً، وبين نموذج حل المشكلات في القطاع العام

حدود النموذج النظري لحل المشكلات	حدود نموذج حل المشكلات في القطاع العام
1- تحديد المشكلة .	1- تحديد المشكلة.
2- تحديد القيم الاجتماعية المهمة.	2- عدم وجود اتفاق على القيم الاجتماعية.
3- تحديد البدائل.	3- وجود قدر محدد من الوقت والمعلومات.
4- تقويم جميع البدائل.	4- محدودية الموارد، وندرة القدرة على التنبؤ.
5- اختيار البديل الأمثل.	5- وجود ضغط لاختيار البديل الأول الجيد.
6- تنفيذ البديل الأمثل.	6- قصر الفترة الزمنية لتحقيق النتائج.

وبتحليل طبيعة هذه الحدود، يلاحظ وجود حاجة ملحة لتطوير نموذج لتحليل السياسات الذي يعطي إمكانية معالجة مشكلات القطاع العام أو الحكومي. ومع ذلك لابد من إدراك أن تحليل السياسات يختلف عن إجراء البحوث التقليدية، فالبحوث التقليدية غالباً ما تتصل بالقضايا العريضة المعقدة والنظرية، حيث تتبع خطوات علمية واضحة وإجراءات محددة وثابتة، على حين تتسم بحوث السياسات، من ناحية أخرى، بكونها عملية، وموقفية، ومرنة، فهي تخاطب مشكلات محلية، وتركز على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم يذهب البعض إلى النظر إليها باعتبارها مهنة، أو حرفة، أكثر من كونها علماً شأن العلوم الأخرى، وهو ما يوضحه الجدول رقم (3-1) عند مقارنته بين البحوث التقليدية، وبحوث تحليل السياسات.

الجدول رقم (3-1)

مقارنة بين البحوث التقليدية وبحوث تحليل السياسات

البحوث التقليدية	بحوث تحليل السياسات
1- تبحث عن الحقيقة	1- بحوث تطبيقية
2- خطواتها وإجراءاتها واضحة	2- مرنة وموقفية
3- تجيب عن تساؤلات عريضة	3- تتعامل مع مشكلات محلية
4- تركز على تعقيدات المشكلة	4- تركز على سن التشريعات، واتخاذ القرار
5- بحوث علمية تستند إلى "العلم"	5- تمثل مهنة، أو "حرفة" يتقنها مُحلل السياسات
6- تركز على تشخيص المشكلة	6- تقديم البدائل لحل المشكلة

وعلى الجانب الآخر توجد فروق بين بحوث السياسات، والتقويم من زوايا، وجوانب متعددة مثل نقطة البداية في التقصي والبحث، والهدف من إجرائها، والعائد منها، والقيمة المضافة والمتوقعة لكل منهما، فضلاً عن مجال المقارنة فيما بين بحوث السياسات والتقويم، والمجال البحثي، والآليات المستخدمة في جمع البيانات، ومحكات، أو معايير الحكم على جودة الثبات والصدق، والأنواع الوظيفية البحثية، ويوضح الجدول رقم (4-1) مجالات المقارنة بين بحوث تحليل السياسات، والتقويم على النحو التالي:

الجدول رقم (4-1) مقارنة بين بحوث تحليل السياسات والتقويم

مجال المقارنة	بحوث السياسات	التقويم
نقطة البدء	الإحساس بالمشكلة.	تقدير الحاجات.
الهدف	الوصول إلى معلومات أو حقائق جديدة.	الوصول إلى حكم على موقف.
العائد	الاستنتاجات قابلة للتعميم.	**قرارات وأحكام.**
القيمة المضافة	قيمة البحث في قوته التفسيرية والتنبؤية.	تحديد قيمة الشيء ومدى استخدامه.
المقارنة	القوة الدافعة حب الاستطلاع ونقص المعرفة.	الحاجات والأهداف.
المجال البحثي	علاقات التأثير والتأثر.	الوسائل والغايات والعمليات.
النشاط الأساسي	البحث واختبار الفروض.	تقدير مدى تحقق الهدف.
النموذج الكلاسيكي	الطريقة التجريبية والارتباطية.	منهج النظم.
الآليات	ضبط المتغيرات وقياسها وتثبيتها.	تقدير البرنامج التقويمي وإدارته.
محك الجودة	المحك هو المعيار/ الصدق الداخلي والخارجي.	مصداقية التقويم في أداء المقوم.
الأنواع الوظيفية	بحوث أساسية، وتطبيقية، وشبه تجريبية.	تقويم بنائي، وتقويم ختامي.

وباستعراض مختلف الفروق بين بحوث السياسات، والتقويم في الجداول أرقام (3-1) و (4-1) يتضح أن بحوث السياسات، وبحوث التقويم في غاية الأهمية لخدمة متخذ القرار أو صانع السياسة، ومع ذلك توجد اختلافات إضافية أخرى بينهما – على الرغم من أنهما يستخدمان نفس الأساليب الاستقصائية والإحصائية لجمع المعلومات والبيانات – يمكن عرضها على النحو التالي:

1- أن البحث ليس هو التطبيق، وأن التطبيق ليس هو البحث، وأن بحوث السياسات هي بحوث تخطيطية إجرائية.

2- أن بحوث السياسات بحوث مؤسساتية لتقصي حقائق المشكلة، وكتابة التقارير عنها، بينما بحوث التقويم تمثل الحكم على المشكلة.

3- أن بحوث السياسات هي البحوث التي تهتم بكليات المشكلات في تفاعلاتها، وهي ليست بحوث المتغير الواحد بل بحوث المتغيرات المتعددة، وهي تبدأ بما تنتهي به البحوث.

4- أن البحوث يمكن إجرائها عبر الثقافات باستخدام المنهج الطولي Longitudinal Approach، بينما التقويم حبيس ثقافة بعينها ليتأكد من مدى تحقق الأهداف، وإمكانية تطوير التطبيقات مستقبلاً.

5- أن البحوث شرهة ونهمة نشأت وتنشأ في أحضان العلم، بينما التقويم نشأ في أحضان التكنولوجيا.

6- أن البحوث تسعى جاهدة إلى تطوير النظرية، بينما التقويم يسعى إلى إصدار الحكم من أجل التحسين، والتطوير، والتطبيق.

وفي هذا الصدد الخاص بإجراء المقارنات، عقد كل من ويمير وفينيج Weimer and Vining، (2005) مقارنة بين تحليل السياسات، وخمس نماذج بحثية أخرى تتمثل في: البحث الاجتماعي الأكاديمي، وبحوث السياسات، والتخطيط الكلاسيكي، والإدارة العامة، والصحافة، وتحليل السياسات، وذلك من حيث الأهداف الرئيسية، والمستفيدين من نتائج تلك النماذج البحثية، والأسلوب المستخدم، ومدي قيود الوقت، ونقاط الضعف الشائعة عند استخدام هذه النماذج كل على حده. ويوضح الجدول رقم (5-1) مجالات المقارنة بين بحوث تحليل السياسات وتلك الخمسة نماذج البحثية الأخرى على النحو التالي:

الجدول رقم (5-1) مقارنة تحليل السياسات مع خمسة نماذج أخرى:
البحوث الأكاديمية للعلوم الاجتماعية، وبحوث السياسات، والتخطيط التقليدي، والإدارة العامة، والصحافة

النموذج	الأهداف الرئيسية	المستفيد	المنهج العام	قيود الوقت	نقاط الضعف شائعة
البحوث الأكاديمية للعلوم الاجتماعية	بناء النظريات من أجل الفهم الأفضل للمجتمع.	"الحقيقة" كما يتم تعريفها من خلال النظم والعلماء.	طرق صارمة من أجل بناء واختبار النظريات، تعتمد عادة على مسح	نادراً ما يكون هناك قيود زمنية خارجية.	تكون في أغلب الأحيان غير متصلة بمعلومات يحتاجها

			للدراسات السابقة.		صانعو القرارات.
بحوث السياسات	توقع آثر المتغيرات التي يمكن أن تحدث تغييرا في السياسة العامة.	صانعو السياسات والنظم التي يعملون من خلالها.	تطبيق منهجية تتصل بقضايا السياسة العامة، والتنبؤ بنتائجها.	يوجد أحياناً موعد نهائي محدد، ولكن من الممكن تخفيف الضغط بتكرار بحث نفس القضية موضع التحليل.	صعوبات في تحويل النتائج إلى أعمال لتقوم بها الحكومة.
التخطيط التقليدي	تحديد وتحقيق مستقبل مرغوب من قبل المجتمع.	تحديد "المصلحة العامة" وفقا لأسس مهنية.	تأسيس القواعد والمعايير المهنية، وتحديد مواصفات الغايات والأهداف.	ضغط وقت فوري إلى حد ما بسبب التعامل مع مستقبل طويل المدى.	التفكير الظني في ظل غياب العملية السياسية.
الإدارة العامة	التنفيذ الفعال للبرامج المبينة وفقا للعمليات السياسية.	"المصلحة العامة" كما يشملها البرنامج المقترح.	الإداري والقانوني	ضغط الوقت مرتبط باتخاذ القرارات الروتينية مثل دورات إعداد الميزانية.	استبعاد البدائل الخارجية للبرنامج.
الصحافة	تَركيز اهتمام الرأي العامِ على مشكلات مجتمعية.	عامة الشعب	وصفي	ضغط وقتي قوي محدد بموعد نهائي حين تكون القضية موضوع الساعة.	ضعف العمقِ والتوازن التحليلي.
تحليل السياسات	المقارنة المنظمة وتقويم البدائل المتوفرة للمستفيدين لحل المشكلات الاجتماعية.	شخص أَو مؤسسة معينة كصانع قرار.	الربط بين الأبحاث والنظريات الحالية لتوقع نتائج السياسات البديلة.	ضغط وقتي قوي محدد بموعد نهائي لاستكمال التحليل ويرتبط عادة بقرار محدد.	نتائج قصيرة النظر بسبب توجيه العميل والضغوط الوقتية.

Source: David L. Weimer and Aidan R. Vining,Policy Analysis: Concepts and Practice,4th ed.,(New Jersey: Prentice Hall,2005),p. 26

وتبعاً لذلك يشير الجدول السابق رقم (5-1) إلى عرض دقيق، وتفصيلي في المقارنة بين النماذج الستة حسب تسلسلها الزمني بدءاً بالبحوث الأكاديمية للعلوم الاجتماعية، وبحوث السياسات، والتخطيط التقليدي، والإدارة العامة، والصحافة، وتحليل السياسات، حيث يمثل النموذج الأخير تحليل السياسات، فهو الأكثر حداثة في معالجة قضايا السياسات العامة، غير أنه نموذج له خصوصيته من حيث أهدافه، ومستفيدينه، ومنهجيته، وتوقيتات إجرائه، ونتائجه. ومن المفيد في هذا الصدد التفرقة بين بحوث السياسات، وبحوث تحليل السياسات حيث تواجه الأولى صعوبات في تحويل نتائجها إلى أعمال حكومية، بينما الثانية تقوم بتحويل نتائجها إلى ممارسات حكومية.

أهمية تحليل السياسات العامة:

تواجه المجتمعات الحديثة، المتزايدة التعقيد، مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية تزداد صعوبتها أكثر فأكثر، مما يصعب حلها بصورة سهلة. وبالرغم من أن هذه المشكلات قد يتم حلها والتعامل معها إلا أنها عادة ليس لها أجوبة واضحة وصحيحة. بعض الكُتاب يصفون مشكلات المجتمعات الحديثة على أنها ساحقة، وغامضة، ووهمية، وهائلة، وفظيعة، ومؤذية، وفي هذا الصدد، يصف كل من كارل باتون وديفيد ساويسكي Carl Patton and David Sawicki(1993) مشكلات المجتمعات الحديثة بالآتي:

1- أنها غير محددة بشكل جيد.

2- أنها نادراً ما تكون فنية بحتة، أو سياسية بحتة.

3- الحلول المقترحة لها لا يمكن إثبات صحتها قبل تطبيقها.

4- ليس هناك ضمان على أي حل لمشكلة تحقق النتائج المرجوة.

5- حلول المشكلات نادراً ما تكون الأفضل، أو الأقل كلفة.

6- من الصعب – عادة – قياس مدى مناسبة الحلول مقارنةً بتوجهات الصالح العام.

7- الحلول العادلة من المستحيل قياسها بطريقة موضوعية.

وتعتبر دراسة تحليل السياسات عملية هامة ومفيدة لعديد من الأسباب، فأسلوب تحليل السياسات يهتم بالتعامل مع المشكلات الصعبة والغامضة التي قد تهدد أو تفيد حياتنا اليومية. ومن ثم، تعتبر عملية "حل العقدة المستعصية" أو ما يطلق عليها "العقدة الجوردية" Gordian knotالتي تقاوم الحل بمثابة التعبير المثالي لصعوبة عملية تحليل السياسات.